

مجلد سنوي علمي محكمة



مجلة
جامعة صدام
للعلوم الإسلامية



١٤١٦ هـ
١٩٩٥ م

العدد الثاني

أوهام الجمع والتفريق عند المحدثين

دراسة حديثية نقدية

تأليف الشيخ عذاب محمود الحمش النعيمي

المدرس بجامعة صدام للعلوم الإسلامية

١٩٩٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

التحقيق في بعض أوهام الجمع والتفريق عند المحدثين

لقد طالعت كتب السنة النبوية، واطلعت على كتابات كثيرة في هذا الجانب المهم من ثقافتنا الدينية وكان فرسان هذا العلم كثيراً، وكل واحد منهم يستحق التقدير والثناء. وهو أهل للاسوة به والاقتداء، بيد أن أربعة من أكابر هؤلاء الفرسان قد أخذوا من نفس في الجانب الحديثي مواقع خاصة لايزاحمهم فيها سواهم، ولا يدفعهم عن قمتها مدافع.

وأولهم وأولاهم الامام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي - مولاهم (١٩٤-٢٥٦هـ).

وثانيهم الامام محمد بن عيسى بن سورة الترمذي الضرير (٢٠٩-٢٧٩هـ).

وثالثهم الامام محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (٢٧٩-٣٥٤هـ).

ورابعهم الامام أبو الحسن علي بن محمد الفاسي المغربي المشهور بابن القطان

(ت٦٢٨هـ) صاحب الكتاب المشهور في نقد الحديث والموسوم (الوهم والابهام).

ومع أنني كتبت أبحاثاً عديدة تناولت كبار أئمة النقد الحديثي، ولا أزال أكتب وأستدرك على ما أكتب إلا أن جلّ عنايتي الحديثية وجهتها إلى خدمة مصنفات أولئك الاعلام ومعهم كتاب الامام مسلم.

وبحثنا الوجيز هذا ليس سوى «وقف» على شرفة يُطلُّ الانسان منها على مناظرات ومداخلات بين أئمة النقد الحديثي، يستخلص من ورائها دقة قول الامام أبي عمرو بن العلاء المأثور: (ما نحن في جنب من مضى من العلماء

إلا نيت بقل في أصول نخل طوال) أخرجه أبو بكر الهذلي في كتابه (الكامل في القراءات).
وأما بعد:

ففي أثناء محضيري لرسالة التخصص الأولى (الماجستير) ترجمت لأكثر من أربعة آلاف راو وخمسة راو ثم تناولهم الحافظ ابن حبان بالجرح والتعديل، ترجمة وجيزة تتناسب مع الهدف المنشود من وراء ذلك.

وحيث كنت أقارن بين أقوال ابن حبان وغيره من النقاد في راو واحد أو رواية، كنت أجد تبايناً شامعاً أحياناً، فبينما نجد ابن حبان يجعل الراوي في مرتبة الترك، يجعله الحافظ ابن حجر مثلاً في مرتبة الاختيار. أو يضعفه ابن حبان، ويوثقه ابن معين أو أبو زرعة، أو أبو حاتم... وهكذا.

ولما كنت موقناً - بناء على نتائج دراساتي - أن أقوال هؤلاء النقاد، ليست مصطلحات وحدوداً جامعة مانعة - كما يحاول البعض أن يدعي، أو يجزم، فكان لابد من تفسير علمي تطبيقي^(١) يوصل إلى شاطئ السلامة وير الأمان.

وشخصية سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله الجمحي رحمه الله تعالى هي التي سنسحبها في هذه الوقفة المطلة، لتتعرف عليها من جهة، وعلى من اشتبهت به من جهة أخرى، وعلى مكانتها العلمية أيضاً.

قال الحافظ ابن حبان :

(سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله الجمحي القرشي، كنيته أبو عبد الله، أصله من المدينة، ولي القضاء ببغداد.

يروي عن عبيد الله بن عمر - يعني العمري - وغيره من الثقات أشياء موضوعة، يتخابل إلى من يسمعا أنه كان المتعمد لها)

وقد روى عن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، عن أبيه عن جدّه علي رضي الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له:

(ثلاث يا علي لا تزخرهن: الصلاة إذا أنت، والجنابة إذا حضرت، والأثم إذا وجدت لها كفراً)

حدثنا ابن خزيمة قال: حدثنا محمد بن يحيى الذهلي قال: حدثنا هارون بن معروف قال: حدثنا ابن وهب، عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، أن محمد بن عمر بن علي حدثه عن أبيه به^(٢)

ورواه ابن حبان في هذا الاسناد إلى سعيد بن عبد الرحمن الجمحي . كلهم ثقات حفاظ :

١ - فشيخه محمد بن إسحاق بن خزيمة قال فيه ابن حبان نفسه ، وقد صحبه دهرًا (كان أحد أئمة الدنيا : علماً وحفظاً ، وجمعاً وفقهاً واستنباطاً ، حتى تكلم في السنن بإشياء . لا تعلم سبقه بها غيره من المتأخرين ، مع الإيمان الوافر ، والدين الشديد إلى أن توفي . . .)^(٣) وقال فيه أيضاً :

(مارأيت على أديم الأرض ، من كان يحسن صناعة السنن ، ويحفظ الصحاح بألفاظها ويقوم بزيادة كل لفظة تزداد في الخبر - ثقة - حتى كأن السنن كلها نصب عينيه ، إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة - رحمة الله عليه - فقط)^(٤) قلت :

مع أن ابن حبان رأى النسائي والحسن بن سفيان وأبا يعلى الموصلي وأبا عروانة وابن أبي حاتم ؟

٢ - وشيخه محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري قال فيه ابن حبان : (مات سنة سبع وخمسين ومئتين ، وكان متقناً من الجماعين للحديث والمواظبين عليه مع إظهار السنة ، وقلة المبالاة بمن خالفها)^(٥)

وكان أحمد بن حنبل على جلالة قدره يقوم له إذا دخل مجلسه ، وقال فيه مرة : (ما قدم علينا رجل أعلم بحديث الزهري من محمد بن يحيى الذهلي)^(٦)

٣ - وهارون بن معروف : وثقه ابن معين والعجلي والرازيان أبو زرعة وأبو حاتم وصالح بن محمد جزرة .

روى عنه الامام أحمد - وهو لا يزال حياً - ولم أقف فيه على جرح وقال فيه الحافظ ابن حجر في التقریب : (ثقة من العاشرة مات سنة إحدى وثلاثين ومئتين روى له الشيخان في صحيحهما .)^(٧)

٤ - وعبد الله بن وهب بن مسلم القرشي - مولاهم - أبو محمد المصري الفقيه . من كبار أئمة عصره . قال فيه الحافظ في التقریب : (الفقيه ، ثقة حافظ عابد ، روى له الجماعة) وكل الذي عيب عليه أنه كان يحدث عن الثقات والضعفاء . بيد أن والضعفاء . بيد أن أبا زرعة الرزقي قال فيه :

(نظرت في نحو ثلاثين ألفاً من حديث ابن وهب ، من حديثه بمصر وغير مصر فلا أعلم أنني وقفت على حديث لا أصل له)

وقال فيه الحافظ ابن حبان : (جمع وصنف ، وهو الذي حفظ على أهل الحجاز ومصر حديثهم) .

وقال ابن عدي:

(لا أعلم له حديثاً منكراً، إذا حدث عنه ثقة من الثقات) (١٨)

وقال ابن سعد:

(كان كثير الحديث، ثقة فيما قال؛ حدثنا، وكان يدلّس) (١٩)

قلت:

وهذا الحديث رواه ابن حبان من طريقه بالعنعنة - كما ترى.

لكن الإمام أحمد قد رواه في المسند من طريق شيخه هارون بن معروف قال: أنبأنا ابن وهب: حدثني سعيد بن عبد الله الجهني أن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب حدثه عن أبيه عن جده به مثله (٢٠)

وأخرجه الترمذي عن شيخه قتيبة بن سعيد عن عبد الله بن وهب، عن سعيد بن عبد الله الجهني به مثله (٢١)

فقلت في نفسي: إن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي لم ينفرد بهذا الحديث ولو أن الذي تابعه - وهو الجهني -

قال فيه أبو حاتم الرازي: مجهول - فمن يروي عنه مثل ابن وهب لا يكون مجهول عين، إنما هي جهالة حال. والحديث ليس بمنكر، بل هو حسن لغيره، فلا وجه لشدة تحامل ابن حبان على الرجل وعده هذا الحديث من منكراته. ثم عدت إلى ميزان الذهب، فوجدته يقول:

(وثقة ابن معين وغيره - وقال ابن عدي: له غرائب حسان وأرجو أنها مستقيمة، وإنما بهم فيرفع موقوفاً ويوصل مرسلًا، لا عن تعمد...

وأما ابن حبان فإنه خشاف قصاب، فقال: روى عن الثقات أشياء موضوعة... وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق له أوهام، وأغرط ابن حبان في تضعيفه) (٢٢) وقال الترمذي بعد تخريج حديثه عنده: (غريب حسن) حسبما رجح الشيخ أحمد شاكر، واعتبرت عن هجوم ابن حبان على الرجل اعتذاراً ضعيفاً فقلت:

(وأما حديث علي... فقد أخرجه الترمذي في جامعه، وقال: هذا حديث غريب حسن

ولكن الزيلعي في نصب الراية نقل عن الترمذي قوله: (غريب وما أرى إسناده متصل)

وحتى لحسن الترمذي للحديث - إن كان ثابتاً عنه، فيحمل على شواذه - وهذا لا يعني أن الحديث حسن بعد ذاته (٢٣) ولو أن الشيخ قال: إسناده صحيح، ورواته ثقات.

ووقفت عند هذا الحد ، وأنا غير راضٍ عن نفسي ، ولا عن الشيخ أحمد شاكِر ، ولا عن هذا الكلام الذي كتبتَه في رسالتي . لكن لا حيلة لي ، ولا لغيري أمام رواية الحديث من طريق عبدالله بن وهب عن سعيد الجمحي وسعيد الجهني ، إلا أن نوافق الذهبي في هجومه على ابن حبان أو نعتذر عن ابن حبان اعتذاراً واحياً كالذي صنعتُ مع عدم ميلي للهجوم العنيف عليه . ومضى عامان تامان على مناقشة رسالتي السالفة الذكر ، ثم عيّنت محاضراً في جامعة أم القرى وأسند إليّ تدريس مادة (فقه المرأة)^(١٤) وعهدوا إليّ بكتابة مذكرة على ضوء المفردات التي أقرها مجلس قسم الشريعة في كلية التربية بالطائف وكان من جملة مفردات هذه المادة : الترغيب بالمسارعة في الزواج ، وكراهية رد الكف . فوقفت على هذا الحديث ، ونقلت ماكنت كتبتَه في رسالتي عنه وقلت : هو حسن لغيره . ثم توارد على خاطري هذا السؤال :

إذا كان سعيد بن عبدالله الجهني مجهولاً لا يعرف - وإن قال الحافظ ابن حجر فيه : مقبول - وسعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله الجمحي صاحب أوهام ، بل جعله ابن حبان في مرتبة الترك فهل تقوى متابعة مجهول العين - عند الجمهور - وهو مجهول حال عند ابن حبان وآخرين على رفع الحديث إلى درجة الاحتجاج ؟ وإلا فبم قال الترمذي (حسن غريب) وقال الشيخ أحمد شاكِر : (إسناده صحيح ورواته ثقات) ؟ ثم ما دام هذان الراويان شيخين لابن وهب - وأحدهما مجهول ، والآخر صاحب أوهام ، فقد يكون صاحب الأوهام سرق حديث عصره وهماً أو تدليساً ، فيرجع الحديث من رواية الجهني وحده - وهو مجهول - والأكثر على ذلك ؟ أقول :

رجعت إلى تهذيب الكمال للحافظ المزني فوجدته يقول :

(روى عن محمد بن عمر بن علي ... روى عنه عبدالله بن وهب . روى له الترمذي في جامعه والنسائي - في مسند علي - وابن ماجه حديثاً واحداً) وساقه بإسناده^(١٥) ، وسيأتي .

ووقفت على ترجمة هذا الجهني في التاريخ الكبير للبخاري ، وفي المرح والتعديل لابن أبي حاتم وفي ثقات ابن حبان ، وفي ثقات العجلي ، وفي تهذيب التهذيب ، وميزان الاعتدال ، وديوان الضعفاء والمتروكين ، وغيرها من كتب الرجال فلم أجد أحداً ذكر له روياً سوى ابن وهب ولم أجد أحداً ذكره بكلمة تعرف من حاله بشيء . ورجعت إلى ترجمة عبدالله بن وهب في تهذيب الكمال ، قرأته ذكر لابن وهب عدة أشياخ باسم سعيد :

- (- سعيد بن عبد الرحمن بن أبي العمياء المصري
- وسعيد بن أبي أيوب - واسم أبي أيوب مقلصاً؟
- وسعيد بن عبد الرحمن بن عبدالله الجمحي
- وسعيد بن عبدالله الجهني؟ (١٩٦)

فتوقفت طويلاً عند هذا الحديث، وحدثت نفسي بأن أخطئ. ابن حبان في روايته الحديث من طريق الجمحي، وعده من منكراته، وهو ليس من حديثه - كما عليه الاكثرون؟ وراجعت عشرات من كتب الرجال والعلل، وكتب التخريج، فما وقفت على شيء، ينفع في إيضاح هذا الاشتباه.

بيد أنني وقفت للشيخ الالباني على كلمة قالها عقب تخريجه هذا الحديث قال: (قلت: وفيه سعيد بن عبدالله الجهني) وثقه ابن حبان والعجلي، وقال أبو حاتم: مجهول وتبعه الذهبي في الميزان. وقال الحافظ: مقبول - يعني عند المتابعة - ولم يتابع فيما علمت، ومعنى الحديث صحيح (١٩٧) هـ ٠١
وتحرر هذا الكلام قال محققا جامع الاصول (١٩٨)

عندها قلت في نفسي:

أليس الأجدر بي أن أجمع طرق الحديث فأتمرك إلى الحقيقة الأصلية، لأن كتب الرجال إنما تنقل أسماء الرواة من أسانيد الكتب الحديثية.

وقد تتبع ما أمكنتني من روايات هذا الحديث وطرقه، فوقف على ما يأتي:

- أخرج الحافظ ابن حبان هذا الحديث من رواية ابن خزيمة عن الذهلي عن هارون بن معروف عن عبدالله بن وهب، عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي أن محمد بن عمر بن علي حدثه... فساقه... وقد تقدم.

- وأخرج ابن ماجه هذا الحديث من طريق شيخه حرمة بن يحيى التجيبي - تلميذ الشافعي - قال: حدثنا عبدالله بن وهب، قال: أخبرني سعيد بن عبدالله الجمحي به مختصراً (١٩٩)

- وأخرجه الحاكم النيسابوري في مستدركه قال: حدثنا أبو بكر بن إسحاق قال: حدثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل قال: حدثنا هارون بن معروف، قال: حدثني عبدالله بن وهب قال: أخبرني سعيد بن عبد الرحمن الجمحي أن محمد بن عمر بن علي حدثه به مثله (٢٠٠)

فالحديث عند هؤلاء الاتمة: ابن ماجه وابن حبان والحاكم النيسابوري مداره على عبدالله بن وهب عن سعيد الجمحي.

وقد رواه عن عبدالله عن الجمحي راويان ثقتان، حرمة بن يحيى وهارون بن معروف وارتضى هذا السياق - بغض النظر عن حكمه عليه: الذهلي، وابن ماجه، وابن خزيمة، وعبدالله بن أحمد، وابن حبان والحاكم.

وقد روى الحديث من وجه آخر على النحو الآتي:
 - فأخرجه أحمد بن حنبل عن شيخه هرون بن معروف عن ابن وهب قال: حدثني سعيد بن عبدالله الجهني أن محمد بن عمر بن علي وسأقه بمثله سنداً ومثلاً^(٢١١)
 - وأخرجه الترمذي من حديث شيخه قتيبة بن سعيد عن عبدالله بن وهب عن سعيد بن عبدالله الجهني به مثله^(٢٢)
 - وأخرجه الخطيب البغدادي من طريق عيسى بن أحمد العسقلاني قال: حدثني عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي بمصر، قال: حدثني سعيد بن عبدالله الجهني به مثله

فهؤلاء الثلاثة الثقات : هارون بن معروف وقتيبة بن سعيد وعيسى بن أحمد العسقلاني قد رَووا هذا الحديث عن ابن وهب عن سعيد الجهني.
 أقول : مدار الحديث على عبدالله بن وهب عند الجميع، وقد رَواه الحفاظ عنه عن سعيد الجمحي وعنه عن سعيد الجهني عن محمد بن عمر بن علي.
 فهل لابن وهب في هذا الحديث شيخان؟ أو أنه وهم - مع الزمن - فتصحف عليه الجمحي الى جهني، أو العكس، أو اشتبه الامر على تلامذته، فرواه بعضهم هكذا وبعضهم هكذا؟ وخاصة أن هارون بن معروف قد رَواه على الوجهين معاً.
 ومن الطريف أن أحمد بن حنبل رَواه عن هارون عن عبدالله بن وهب عن الجهني، وابنه عبدالله بن أحمد رَواه عن هارون عن عبدالله بن وهب عن الجمحي؟
 أقول:

يحسن أن نعرف بسعيد بن عبدالله الجهني، هذا قبل أن نرجع أحد الاحتمالات السابقة.

- ١ - ترجم البخاري في التاريخ الكبير لسعيد بن عبدالله الجهني فقال: يروى عن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، وعنه ابن وهب) ولم يزد^(٢٤)
- ٢ - وتبعه ابن حبان على ذلك ، ولم يزد حرفاً^(٢٥)
- ٣ - وزاد ابن أبي حاتم على ما قاله البخاري: سألت أبي عنه فقال: هو مجهول^(٢٦)

٤ - وقال العجلي : مصري ثقة؟^(٢٧)

٥ - وقال الذهبي في الميزان : شيخ لابن وهب قواه ابن حبان، بينما قال في الديوان: لا يعرف^(٢٨)

- ٦ - وقال الحافظ المزي: روى عن محمد بن عمرو بن علي، روى عنه ابن وهب وأخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه حديثاً واحداً، وساقه بإسناده مثله (٢٩٩).
- ٧ - وقال الحافظ ابن حجر في التقریب: مقبول (٣٠).
- ٨ - وقال الشيخ ناصر الآلاني عقب تخريج هذا الحديث: (وفيه سعيد بن عبدالله الجهني، وثقه ابن وقال الحافظ في التقریب: مقبول: يعني عند المتابعة، ولم يتابع فيما علمت، ومعنى الحديث صحيح) (٣١).
- وبلاحظ على هذه الترجمة ما يأتي:
- ١ - إن سعيد بن عبدالله الجهني لا يروي إلا عن محمد بن عمرو، ولا يروي عنه إلا عبدالله بن وهب.
- ٢ - إن الحديث الذي ذكر هذا الرجل في إسناده هو نفسه الحديث الذي روى من طريق الجمحي.
- ٣ - إن احتمال وهم عبدالله بن وهب - مع تقادم الزمن - فجعل من الرجل الواحد رجلين ليس بعيداً لأمر ثلاثة:
- أ - الأول: أن الجمحي هو: سعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله الجمحي، والجهني هو: سعيد بن عبدالله الجهني، ومن السهولة بمكان تصحيف الجمحي الى الجهني أو العكس إضافة إلى شيوع نسبة الراوي إلى جده، كأن يقول: سعيد بن عبدالله الجمحي كما جاء في سنن ابن ماجه في إحدى طبعتيه؟
- ب - الثاني: أن عبدالله بن وهب كان كثير الرواية، فقد حدث بمئة ألف حديث - كما قال الحافظ أحمد بن صالح المصري. وقد ذكر بعض الائمة أنه كان سيء الأخذ بروي عن الثقات والضعفاء، وكان يتفرد بأشياء لا يأتي بها غيره وهذا يعني أن الرجل قد يخطئ، بل يخطئ، فعلاً.
- ج - الثالث: أن الخطيب البغدادي قد صنف كتاباً ضخماً سماه «موضح أوهام الجمع والتفريق» تتبع فيه أوهام الحديثين فيمن جعلوه رجلين أو أكثر وهو رجل واحد أو العكس.
- وصاحب ترجمتنا من هؤلاء، قال فيه الخطيب:
- (سعيد بن أبي أيوب المصري، هو سعيد بن مقلاص، وهو سعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله الجمحي) (٣٢). هـ باختصار.
- قلت: فلم

لا يكون سعيد بن عبدالله الجهني نفسه هو سعيد بن عبدالرحمن الجمحي بل لم لا يكون هؤلاء الشيوخ الخمسة أسماؤهم شيئاً واحداً فقط؟

١ - سعيد بن أبي أيوب المصري.

٢ - وسعيد بن مقلص.

٣ - وسعيد بن عبدالرحمن بن أبي العمياء.

٤ - وسعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله الجمحي.

٥ - وسعيد بن عبدالله الجهني.

و بما يقرى هذا الاتجاه في نفس كثيرة الرواة المجاهيل الذين أوردتهم المصنفون في الرجال دون أن يعرفوا عن أعيانهم أو أحوالهم شيئاً سوى ورود أسماؤهم في أسانيد أحاديث رويت... الخ .

قال الحافظ أبو الحسن بن الفطنان:

١ - (أبو عبدالله الشامي: مجهول، ولم يزد ابن أبي حاتم في ذكره إياه على أن قال:

(روى عن قيس القاري، روى عنه ضرار بن عمرو، وإنما أخذ ذلك من الاستاد) (٣٣)

٢ - (أبو سعيد الحميري: لا يعرف إلا في هذا الاستاد ، ولم يزد ابن أبي حاتم في ذكره إياه على ما أخذ من الاستاد، وقد ذكره بذلك من غير مزيد أبو عمر بن عبدالبر في الكنى المجردة، فهو مجهول فاعلم ذلك) (٣٤)

٣ - (جدة رباح : مجهولة فإنها لا تعرف بغير هذا، ولا يعرف لها اسم، ولا حال، وغاية ما تعرفنا إليها بهذا الاستاد، أنها ابنة سعيد بن زيد رضي الله عنه) (٣٥)

وهل سعيد بن عبدالله الجهني إلا واحد من أولئك الذين لا يعرفون إلا بذكرهم في الاستاد؟

والذي يرجح أن يكون سعيد بن عبدالله الجهني هو سعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله الجمحي أمور :

١ - الأول : أن هارون بن معروف قد حدث به على الوجهين، وكان قد أضرب في آخر عمره، وعيسى بن أحمد العسقلاني وصفه الحافظ بأنه: ثقة بغرب، وقتيبة بن سعيد له أغلاط .

٢ - الثاني : أن ابن ماجه رواه عن طريق حرملة بن يحيى عن ابن وهب عن سعيد بن عبدالله الجمحي، فنسبه إلى جده، وهذا صريح أهل الحديث، فربما وقع التصحيف في النسبة .

٣ - الثالث : أنه لم يقل أحد من النقاد بأن أحد الراويين تابع الآخر، بل كل من الطرفين يصفون الحديث بأنه غريب لا يعرف إلا من طريق سعيد؟ فهل غفل جميعهم عن رواية عبدالله بن وهب له عن شيخيه المزعومين؟
إذ من المعروف لدى نقاد الحديث أن رواية سعيد بن عبدالله الجهني عن محمد بن عمر بن علي تعد غريبة لتفرد راو واحد بها - بغض النظر عن شذوذها أو نكارتها - فاذا روى سعيد بن عبدالرحمن الجمحي الحديث نفسه عن محمد بن عمر، باستاده ومثنته، فهي متابعة تامة.. ولم يذكر ذلك أحد ممن خرج هذا الحديث، أو ممن نقده - فيما علمت.

غير أن المناوئ قال في فيض القدير : **قال أبو جازية** : **رواه أبو جازية** (جزم الحافظ ابن حجر في تخريج الهداية بضعف سنده - **الجملة** : **رواه أبو جازية** وقال في تخريج الرافعي - يعني تلخيص الخبير - **رواه الحاكم** من هذا الوجه، وجعل محله - يعني محل سعيد بن عبدالله الجهني - **سعيد بن عبدالرحمن الجمحي** وهو من أغاليطه الفاحشة .

ومن رواء : **البيهقي** في سننه عن **سعيد بن عبدالله** هذا، وقال : **في الباب** أحاديث كلها وأهية ، أمثلها هذا . **الجملة** : **رواه أبو جازية** .
وبه عرف مايجزم الحافظ العراقي بحسنه، وما في قوله **البيهقي** : **رواه** **ثقات** (٣٧).

قلت : **سعيد بن وهب** كان من كبار مشايخ **أبي جازية** ، **رواه أبو جازية** .
مع جلالة قدر الحافظ ابن حجر فقد تسرع في هجومه على الحاكم، وتخطتته إياه بجعله الجمحي محل الجهني، لأن الحاكم لم يتفرد بهذا، فقد رواء ابن حبان عن ابن خزيمة عن الذهلي عن هارون بن معروف عن ابن وهب عن الجمحي وأخرجه ابن ماجه من طريق **حرملة بن يحيى** عن **ابن وهب** عن **الجمحي**.

فهؤلاء ثلاثة حفاظ وقفت على تخريجهم إياه عن طريق الجمحي، فلا عيب على الحاكم في تخريجه ولا لوم. ونحن لو دققنا النظر في سند هذا الحديث لرأينا الاضطراب اليادي في سنده من **عبدالله بن وهب**، أو من **هارون بن معروف**، أو منهما معا.

وقد تقدم أن **أحمد بن حنبل** و**الترمذي** و**الخطيب** أخرجوه من طريق **عبدالله بن وهب** عن **الجهني** . ورواه عن **ابن وهب** بهذا السياق **هارون بن معروف**، و**قتيبة بن سعيد** و**عيسى بن أحمد** **العسقلاني**، و**حرملة بن يحيى**.

وأخرجه ابن ماجه وابن حبان والحاكم من طريق عبدالله بن وهب عن الجمحي، ورواه عن ابن وهب بهذا السياق هارون بن معروف أيضاً وحرمله بن يحيى التجيبي في أحد الوجهين عنهما.

ويدل لي أن تخطئة الحافظ ابن حجر ليست مريضة ولا مرضية، وغمز المناوي بتحسين العراقي للحديث غير مُرضٍ، وتخطئة الحافظ للحاكم غير سديدة؟
بيد أن البت في ترجيح إحدى الطريقتين على الأخرى تعترضه الأمور الآتية:

١ - الأول : أن هارون بن معروف قد رواه على الوجهين، وهذا نوع من الاضطراب كما سيأتي.

٢ - الثاني : أن إحدى الطبعتين من سنن ابن ماجه موافقة لسياق الترمذي من حديث عبدالله بن وهب، عن سعيد بن عبدالله الجهني.

بينما سياق الطبعة الثانية موافقة لما عند ابن حبان والحاكم من حديث عبدالله بن وهب، عن سعيد بن عبدالله الجمحي.

٣ - الثالث : أن المزي في ترجمة محمد بن عمر بن علي، ذكر في الرواة عنه سعيد بن عبدالله الجهني، ولم يذكر فيهم سعيداً الجمحي.
وفي ترجمة الجهني ساق الحديث بإسناده من طريق عبدالله بن أحمد، قال : حدثني أبي قال: حدثنا هارون بن معروف.

قال عبدالله : وسمعت أبا من هارون، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: حدثني سعيد بن عبدالله الجهني.. وساقه به مثل رواية الترمذي.

ونص المزي على أن الترمذي والنسائي رواه عن قتيبة بن سعيد، عن عبدالله بن وهب بتمامه وروى ابن ماجه قصة الجنائز منه، عن حرمله بن يحيى عن ابن وهب (٣٨).

٤ - الرابع : أن الامام الزيلعي نقل في تخريجه عن الترمذي أنه قال : (هذا الحديث غريب، وما أرى إسناده متصل) وهذا يعني وجود علة أخرى سوى التفرد، وهي عدم الاتصال: إن كان بالارسال، أو الانقطاع، أو التدليس، أو الارسال الخفي. لكن الشيخ المباركفوري في تحفة الاحوذى، والشيخ أحمد شاكِر لم يرتضيا قول الزيلعي هذا.

قال الشيخ أحمد شاكِر:

(ليس في شيء من النسخ التي معي من الترمذي عبارة (وما أرى إسناده متصل). وكذلك قال الشارح المباركفوري في تحفة الاحوذى ١/١٥٥: إن هذه العبارة ليست في النسخ المطبوعة والقلمية الموجودة عنده.

وأنا أظن أن الحافظ الزيلعي انتقل نظره حين الكتابة الى حديث عائشة الأثني برقم (١٧٤) قال أبو عيسى فيه: هذا حديث غريب، وما أرى استاده يمتصل (٣٩) ووضح الشيخ أحمد شاكر بين حاصرتين () جملة «غريب حسن» وأشار إلى أنها موجودة في عدة نسخ خطية.

أقول:
إن الإجابة على هذه الاعتراضات تسهم - إلى حد ما - في الوصول بنا إلى الاقتراب من الصواب.

١ - أما عن اضطراب هارون بن معروف في روايته على الوجهين، فإزالته ليست عسيرة لأن الاضطراب إن كان منه، فروايته التي وافق فيها الجماعة ترجح على الرواية التي انفرد بها عنهم.

وإن كان الاضطراب ممن روى عنه، فترجح رواية الأحفظ، أو الأكثر، أو الموافقة للجماعة.

وفيما بين أيدينا من مصادر نجد الذهلي عند ابن حبان وعبدالله بن أحمد عند الحاكم رواية عن هارون بن معروف عن ابن وهب عن الجمحي.

ونجد أحمد بن حنبل - كما في مسنده - وابنه عبدالله بن أحمد - كما في تهذيب الكمال للمزي - رواية عن هارون بن معروف عن ابن وهب عن الجهني.

وأحمد بن حنبل أعرف بحديث أهل بلده من الذهلي، وابنه عبدالله صرح بسماعه من هارون عن سعيد بن عبدالله، والغريب أن روايتي المزي والحاكم المتعارضتين عن عبدالله من طريق أبي بكر بن مالك عنه.

فترجح رواية هارون عن عبدالله بن وهب عن الجهني، بكل اعتبار، ولو تسلسل بروايتها الحافظ.

٢ - وأما متابعة حملة بن يحيى عن عبدالله بن وهب عن الجمحي، فقد جاءت في سنن ابن ماجه - تحقيق الدكتور الأعظمي: (حملة بن يحيى عن عبدالله بن وهب عن سعيد بن عبدالله الجمحي- بينما نص الحافظ المزي والذهبي وابن حجر بأنها من رواية حملة عن ابن وهب عن الجهني. فترجح الرواية التي توافق الأصول التي جمعت أسماء رواة الحديث، ورواياتهم وهي عن الجهني. وطبعة الأعظمي قد اعتمد فيها الحاسب الأكلي، فجاءت كثيرة الأغلط.

وليس موضع نقده ههنا.

٣ - والثالث يؤكد على ما ذكرته في الثاني.

٤ - وأما الأمر الرابع : ففيه وقفات سريعة عديدة:

- الأولى : أن الشيخ أحمد شاکر - رحمه الله - زاد جملة (غريب حسن) بناءً على أصول خطية ادعى أنها في حوزته، وهي زيادة تنسجم مع منهج الترمذي في التحسين بالشواهد الخاصة أو العامة، لكنها لا تنسجم إطلاقاً مع ما نقله الزيلعي عن الترمذي قوله: (غريب وما أرى إسناده يمتصل).

- الثانية : زعم الشيخ أحمد شاکر أن نقل الزيلعي غير صحيح، وهو سبق نظر منه لأنه ليس في النسخ المطبوعة والقلمية لديه ولدى المباركفوري هذا النقل - كما قال -؟

لكن الحقيقة هي أن الترمذي أخرج الحديث في الصلاة، وسكت - في غالب ظني - وأخرجه في الجنائز أيضاً وهناك قال: (هذا حديث غريب وما أرى إسناده يمتصل) (٤٠).

- الثالثة : هل ينسجم قوله (غريب حسن وما أرى إسناده يمتصل) على ما نقله مكمل تحقيق الترمذي؟ (٤١)

إن الذي أحب أن أقرره - ابتداءً - هو أن طبعة أحمد شاکر أسوأ طبعات جامع الترمذي على الإطلاق لأنه حشر نفسه - رحمه الله وغفر له - بين الترمذي وكتابه، وجعل نفسه وصياً على مصطلحات الترمذي، فغير (٤٢) فيها وبدل على حسب ما أداه إليه اجتهاده في فهم منهج الترمذي.

وحين شرعت في إعداد رسالتي العلمية التي لم يكتب لها التمام (الترمذي ومصطلحاته الحديثة في كتابه الجامع) لنيل درجة الدكتوراه أعددت فهرس عديدة تعينني في إنجازها على سبيل الاستقراء.

وحين كنت أقارن بين الطبعة الأميرية ببولاق وطبعة محفة الأحوزي الحجرية وطبعة عارضة الأحوزي - على كثرة أغلاطها - وبين أقوال الذهبي والمزي في تهذيب الكمال، ومحفة الأشراف، وما نقله الزيلعي والحافظ ابن حجر من مصطلحات الترمذي رأيت عجباً عجباً... ولست أدري كيف غفل المحققون والعلماء عن هذه التجاوزات التي لا تحصى عند الشيخ أحمد شاکر - غفر الله له - وواحدة من تجاوزاته هذه التي بين أيدينا؟

فقول الترمذي (غريب وما أرى إسناده يمتصل) نقله الزيلعي والمباركفوري في الجنائز وقبلهما ابن العربي في عارضة الأحوزي، وبعدهما مخطوطة (الاحاديث المستغربة الواردة في الجامع الكبير للترمذي) وانفرد أحمد شاکر أو مكمل كتابه فحشر كلمة حسن، فأفسد دلالة المصطلح هنا. فقال (غريب حسن وما أرى إسناده

يتمصل)

بينما قوله الأول : (غريب وما أرى إسناده متصل) منسجم غاية الاتسجام ولا يحتاج إيضاحه إلى كبير عنا.

إذ الغرابة عند أهل الحديث معروفة الدلالة، وقد بين الترمذي مصطلحه فقال: (وما ذكرنا في هذا الكتاب: (حديث غريب) فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان).

١ - رُب حديث غريب لا يُروى إلا من وجه واحد. يعني عن صحابي واحد بإسناد واحد ولا يروى بهذا الإسناد إلا هذا الحديث الواحد، ومع هذا فالإسناد ضعيف.

٢ - رُب رجل من الأئمة يحدث بالحديث، لا يعرف ذلك الحديث إلا من جهته، فيشتهر الحديث لكثرة من رَوَى عنه.

وهذا معناه: أن الإسناد معروف كمالك عن نافع عن ابن عمر، أو مالك عن عبدالله بن دينار عن عبدالله بن عمر، ثم يشتهر بعد ذلك بكثرة من رَواه عن عبدالله بن دينار أو مالك - يعني الأول - غريب منكر لضعف الإسناد، وهذا غريب صحيح لصحة السند وعدالة رجاله.

٣ - رُب حديث يستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما تصح الزيادة إذا كانت ممن يعتمد على حفظه.

وهذا يعني أن الزيادة إذا تفرد بها ثقة فهي مقبولة غريبة، وإذا تفرد بها ضعيف فهي مردودة منكرة .

٤ - رُب حديث يروى من أوجه كثيرة - يعني عن صحابة عديدين، وإنما يستغرب من حديث صحابي معينه، مثل حديث (الكافر يأكل في سبعة أمعاء)، والمؤمن يأكل في معي واحد) فهذا الحديث مَرُوي في الصحيحين من حديث أبي هريرة ومن حديث ابن عمر.

لكنه غريب من حديث أبي موسى الأشعري، وسبب الغرابة هو تفرد أبي كريب به وقد استنكر غير واحد على أبي كريب روايته من حديث أبي موسى (١٤٢).

وحديث علي رضي الله عنه غريب، على اعتبار أنه لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا المتن، إلا بهذا الإسناد: عبدالله بن وهب عن الجهمي عن محمد بن عمر عن أبيه عن جده مرفوعاً.

وهو غريب باعتبار آخر، وهو أن معناه صحيح جاء في عدة أحاديث من غير حديث علي وثمرة الجهمي أو الجهمي بروايته عن علي لا يُحتمل.

أما قوله : (وما أرى إسناده متصل) :

١ - فهل يرى الترمذي أن رواية المجهول وتفرده بمثابة الانقطاع؟ إذ مادامنا لا نعرف عن شخصه إلا رواية ابن وهب عنه وهو يروي عن كل واحد، وهذا الراوي المجهول ادعى لابن وهب أن محمد بن عمر حدثه، ونحن لا نستطيع التحقق من ذلك، ولا يمكننا دعوى الاتصال بمثل هذا، إذ المجهول وما لم يرو من العلم سيان - كما يقول الحافظ ابن حبان^(٤٣) وهذا احتمال قوي له وجاهته.

٢ - أو يريد الترمذي أن محمد بن عمر بن علي لم يدرك والده ، أو أن والده عمر لم يدرك عليا؟

٣ - أو أن هذا الاستاد مقلوب فالرجل هو محمد بن عمر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ومحمد بن عمر هذا حالته مجهولة - كما يرى ابن القطان؟

فإن كان يروي عن أبيه عمر عن جده علي زين العابدين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا ريب أن الحديث مرسل، منقطع، غير متصل.

- أما عن الاحتمال الأول: فالاجابة فيه واضحة إن كان الحديث من رواية الجهني، وسيأتي.

- وأما عن الاحتمال الثاني: فالجواب عليه كما يأتي:

١ - إن علياً كرم الله وجهه استشهد سنة ٤٠ هـ، وقد قال الزبير بن بكار:

إن عمر بن علي ولد في خلافة عمر بن الخطاب، وهو سماء عمر.

وقال مصعب النسابة: كان آخر ولد علي وفاة.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال : قتل سنة سبع وستين، وقال خليفة بن خياط: قتل مع مصعب بن الزبير أيام المختار.

وقال الحافظ ابن حجر: ذكر الزبير ما يدل على أنه عاش إلى زمن الوليد بن عبد الملك.

وقد ذكر غير واحد من أهل التاريخ، أن الذي قتل مع مصعب بن الزبير، هو عبدالله بن علي والله أعلم^(٤٤)

فلو افترضنا أن عمر بن علي ولد سنة عشرين من الهجرة، بل سنة أربع وعشرين فقد كان له من العمر ست عشرة سنة حين توفي علي رضي الله عنه. فلا انقطاع بينهما إذن؟

٢ - وأما محمد بن عمر بن علي فقد نص المزي على أنه روى عن أبيه عمر بن علي، وعمه محمد بن علي المعروف بابن الحنفية، وعن كريب مولى ابن عباس، وعن ابن عمه علي زين العابدين بن الحسين.

وروى عنه سفيان الثوري والجهني، وعبدالله بن جريح، وحسين بن أبي أيوب المصري، وحسين بن سعيد الاتصاري.

قال ابن سعد : أدرك أول خلافة أبي العباس السفاح (١٤٠)

٣ - ونص المزي على أن عبدالله بن وهب يروي عن السفيانيين، وابن جريح، وحسين بن أبي أيوب المصري وعشرات من هذه الطبقة، ومنهم الجمحي والجهني (١٤١) فالإتصال من حيث التاريخ متحقق في الطبقات الأربع، وليس ثمة شائبة انقطاع إلا من جهة جهالة سعيد بن عبدالله الجهني. وتقدمت الإجابة عليه في جواب الاحتمال الأول...

- وأما احتمال قلب الأسناد، وأن محمد بن عمر المقصود: هو محمد بن عمر بن علي زين العابدين وليس هو من طبقة ابن عم أبيه بل هو أنزل، فيبدو أن هذا الروم سبق إلى الحفاظ ابن القطان من قول ابن حبان في الثقات في ترجمة محمد بن عمر بن علي المكبر: أكثر روايته عن أبيه، وعن علي بن الحسين. أما المصنف هذا فلم يترجمه ابن حبان في الثقات، ولا المزي في تهذيب الكمال، ولا رأيت ابن القطان نص على أن عبدالحق قد خرج حديث علي هذا رغم تنبهي الشديد للروم والابهام.

فيبدو لي - والله أعلم - أن عدم الإتصال الذي يميل إليه الترمذي يكمن في جهالة سعيد بن عبدالله الجهني، ليس غير. وهذه مسألة تحتاج إلى بحث مستقل.

أقول:

يبدو أن الراجح في هذا الحديث أنه من رواية سعيد بن عبدالله الجهني المجهول لأن كل القرائن تدل على ذلك، وتطبيق القواعد الحديثية، لا يسعف إلا بهذه النتيجة. وكل إمام روى عنه الوجهان، فنحن بين أن نضم روايته التي وافق فيها الحفاظ فنكون الأخرى شاذة، وبين أن نسقط روايته نهائياً بالاضطراب.

ولمى هذه الحالة أو تلك، فرواية الحديث من طريق الجهني هي الراجعة حديثاً. وإن كان القلب إلى اعتبارها من رواية الجمحي أميل، لاضطراب عبدالله بن وهب فيها، أو تدليس لتكثير شيوخه.

وسواء كان الحديث من رواية هذا المجهول، أو ذاك الضعيف، فهل يمكن أن نحكم عليه بأنه يصح بشواهد؟ وكيف يقول الشيخ أحمد شاذلي في تخريجه الترمذي وهذا إسناد صحيح ورواته ثقات، وماذا عن سعيد بن عبدالرحمن الجمحي، أهو صدوق أم منهم برواية الموضوعات؟

قلت :

أما عن تصحيح الشيخ شاکر للإسناد، فهو مرفوض بوجود سعيد بن عبدالله الجهني - وهو لم يذكر غيره - وهو رجل مجهول. وكيف يكون رواته ثقات وفيهم هذا المجهول، وفيه اضطراب عبدالله بن وهب في روايته مرة عن الجمحي وأخرى عن الجهني، وكل واحد منهما لا يحتمل تفرده.

فإسناد هذا الحديث ضعيف لاضطراب ابن وهب وجود هذا المجهول، أو ذاك الضعيف.

والشيخ أحمد شاکر - رحمه الله تعالى - ولوع بتصحيح كل إسناد مصري ما أمكنه ذلك.

ولقد حدثني شيخني العلامة محمد عبداللطيف سالم المشهور بالحافظ التجاني رضي الله عنه قال: لقد أدخل الشيخ أحمد شاکر مصريته، حتى في علوم الحديث، (رحمه الله تعالى) ١٠ هـ.

وحول صحة الحديث بشواهد أو عدم صحته بها، فيكفي في هذا البحث الوجيز قول الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني:

(فيه - أي هذا الحديث - سعيد بن عبدالله الجهني، وثقه ابن حبان والعجلي وقال أبو حاتم: مجهول).

... وقال الحافظ : مقبول - يعني عند المتابعة - ولم يتابع فيما علمت، ومعنى الحديث صحيح) ١٠ هـ.

ذلك أن قضية التصحيح بالمتابعة أو الشاهد تستحق أن تفرد برسالة علمية ضخمة.

- بقي أن نلقف وقفات سريعة مع سعيد بن عبدالرحمن الجمحي لتتعرف على منزلته وموقعه في سلم الجرح أو التعديل، ونحاول تفسير أقاويل النقاد المتعارضة فيه، بغية الوصول إلى حكم قريب من الصواب فيه.

فأقول وبالله التوفيق :

ذكرت في أحد مؤلفاتي السابقة منهج نقاد الحديث في التعرف إلى شخص الراوي، ثم إلى منزلته في الجرح أو التعديل، وخلاصة ذلك أمران اثنان:

- الأول : جمع أقوال نقاد الحديث فيه، وترتيبها تاريخياً بدءاً من معاصريه وانتهاءً، بأخر ناقد تكلم فيه، قدر المستطاع، ووفق معطيات كتب التاريخ والرجال، وبذلك تُعرف عينه وعدالته.

- والثاني : جمع مروياته كلها، وموازنتها بمرويات غيره من أقرانه ثم بروايات الثقات ممن روى هذه الأحاديث أو مثيلاتها في الأبواب، ليعلم بذلك ضبطه، فيحكم أو عليه بعدئذ.

وعلى ضوء جمع المعلومات وسير الروايات وفي إطار نظريته الخاصة للنقد، يصدر الحكم على الراوي (١٤٧) وسأحاول تلخيص تاريخ هذا الرجل، ثم أنتقل إلى مروياته، لأرى إمكانية سيرها أو الاكتفاء بشاذح منها.

١ - التعريف بشخصية الجمعي :

قالوا في مترجنا (١٤٨) :

سعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله بن جميل بن عامر بن حذيم بن سلامان بن سعد بن جمح القرشي الجمعي.

أبو عبدالله المدني قاضي بغداد في عسكر المهدي زمن الرشيد. قال الزبير بن بكار : ولي القضاء للرشيد ببغداد، وله يقول الشاعر يرثيه حين مات :

ثلثة في الاسلام موت سعيد شملت كل مخلص التوحيد
ذاك أنسى وأبسه لا يبالي في تقى الله لوم أهل التوحيد
وقال الزبير أيضاً :

« سأل أمير المؤمنين هارون الرشيد، عبدالله بن مصعب، عن سعيد بن عبدالرحمن - وهو يومئذ قاضيه - فقال: يا أمير المؤمنين: إني أحسب سعيد بن عبدالرحمن لو دخل المسجد الحرام فنظر إلى رجل وامرأة على فاحشة، ما ظن بهما إلا خيراً، لبعده عن الآفات. وقد روى عنه الليث بن سعد وهو أكبر منه، وعبدالله بن وهب وعلي بن حجر.

وقد ذكر الحافظ المزي خمسة وعشرين محدثاً روى عنه (١٤٩)

وقد ذكر ابن عدي في ترجمته من الكامل أن البغداديين لقنوه رفع حديث فلقن (١٥٠)

والذي نفيده من هذا التعريف بسعيد الجمعي أمور:

١ - الأول : أن الرجل كان عالماً فقيهاً مشهوراً له بالعلم، ولولا ذلك ما ولي القضاء في عاصمة الاسلام؟

٢ - الثاني : أن الرجل مشهور النسب والفضل، ولولا ذلك ما روى عنه الليث بن سعد.

٣ - الثالث : أن الرجل صالح تقى، تقى السريرة لا يظن السوء بمسلم، وهذا من كمال ورعه وأدبه.

٤ - الرابع : أنه كان لا يخاف في الله لومة لائم، ويقضي بالحق، ولو كان على أهل الزعامة والقوة.

وقد نقل الخطيب البغدادي عن سريج بن النعمان ويحيى بن أدهم وأبي حسان الزياتي تلاميذه أنه توفي سنة ست وسبعين ومئة. زاد الزياتي: وهو ابن اثنتين وسبعين سنة. (٥١)

وخلاصة الأمر أن الرجل عدل عالم صالح، مثله فليكن الرجال في التقوى والصفاء. وقول الحق، فماذا عن ضبطه؟ قلت: ذكرت سابقاً أن الخطورة الأولى في معرفة ضبطه هي جمع أقاويل أهل النقد فيه:

- روى عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين قوله فيه: ثقة.
- وقال أحمد بن حنبل والنسائي: لا بأس به.
- وذكر الحافظ ابن حجر ومغلطاي أن الحافظ عبد الله بن مبر. وموسى بن هارون، والعجلي، والحاكم النيسابوري، وابن خلفون قد وثقوه.
- وقال أبو حاتم الرازي: صالح الحديث ولا يحتج به.
- وقال زكريا بن يحيى الساجي: يروى عن هشام وسهيل أحاديث لا يتابع عليها.

- وقال يعقوب بن سفيان: لين الحديث.
- وقال ابن عدي في الكامل بعد أن ساق له سبعة أحاديث مما استنكر عليه: (وسعيد بن عبد الرحمن له أحاديث غرائب حسان، وأرجو أنها مستقيمة. وإنهما يهم عندي في الشيء، فيرفع موقوفاً، ويوصل مرسلأ، لا عن تعمد. (٥٢)
- وقال ابن حبان: يروى عن عبيد الله بن عمر - العمري - وغيره من الثقات أشياء موضوعة، يتطاول إلى من سمعها أنه كان المتعمد لها.
- وذكر له الحديث الذي تكلمنا عليه سابقاً من روايته عن محمد بن عمر بن علي، وحديثين آخرين من روايته عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر - أقول:

إن كلام أهل المصطلح في تعارض الجرح والتعديل، بترجيح قول الأكثر أو الأقل أو الأكثر اعتدالاً ليس له عندي من الناحية التطبيقية كبير أهمية، وقصارى ما أقيده من وجود الجرح في راو هو التوقف في حاله، حتى أتينا حقيقة أمره بتفسير أقوال النقاد، وسير روايات الرجل.

على أن أقوال النقاد كلهم فيه متسجمة، سوى ظاهر قول ابن معين، وقول ابن حبان.

أما عن إطلاق ابن معين لفظ (ثقة) فمن الخطأ يمكن تنزيله على مصطلح الحافظ ابن الصلاح والمتأخرين من أن هذا اللفظ يعني من جمع بين العدالة

والضبط الذي يقبل معهما روايات الراوي ولو انفرد. فإن إطلاق المتقدمين لفظ (ثقة) لم يكن على هذا (القالب) المفصل نظرياً عند المتأخرين.

وعند دراستي لمصطلح (الثقة) عند ابن حبان نقلت عن النقاد المتقدمين، ومنهم ابن معين. أن هذه الحديثة لم تكن معروفة عندهم. فقد يطلقون مصطلح (ثقة) ويعنون به العدل الضابط وقد يعنون به العدل الصالح. وقد يعنون به العدل العالم الذي لا يتصور منه الكذب.

ولا أجدني بحاجة إلى التمثيل، فإن الأبحاث التخصصية لا يليق أن يؤكد بها على المسلمات (١٢).

وعليه فيفسر قول يحيى بن معين في ضوء أقاريل النقاد الآخرين، فيكون معنى توثيقه إياه التوثيق العام (العدالة مع العلم والصلاح وعدم تعمد الكذب) وكل ألفاظ النقاد الآخرين من مصطلح: (لا بأس به، وليس به بأس) إلى مصطلح (ابن الحديث) فلا تعارض بينها، غاية ما في الأمر أن بعض النقاد جعله في أعلى مرتبة الاعتبار، والبعض الآخر جعله في وسطها، أو دون الوسط بقليل.

أما ابن حبان فقد زعم أن من سمع هذه الأحاديث يتخايل له أن سعيداً كان المتعمد لها. فيرة عليه عصره ابن عدي: وإنما بهم في الشيء، فيرفع موقوفاً، أو يوصل مرسلاً لا عن تعمد. ويبدو لي أن كلمة (يتخايل لمن يسمعها) ليست دالة على اتهامه بالوضع، إنما هي دالة على غفلته الشديدة بحيث لا يستطيع التمييز بين روايات شيوخه المرفوعة من الموقوفة. ولا أشك - أنا - في أن ابن حبان قد سهر حديث الرجل، وعرف قدره، وكأنه استكثر على مثله تلك الأخطاء التي وقعت في حديثه.

يدل على ذلك أن ابن حبان خرج له حديثاً من روايته عن شيخه عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر قال:

جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أوصني، قال: (تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة، وتصوم، وتحج وتعتمر، وتسمع وتطيع، وعليك بالعائلة، وإياك والسرك) ثم قال ابن حبان تعليلاً على هذا الحديث:

(هذا خطأ فاحش، إنما روى عبيد الله بن عمر هذا الكلام عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري عن عمر قوله؟)

حدثنا ابن خزيمة: حدثنا محمد بن رافع: حدثنا محمد بن بشر، عن عبيد

الله بن عمر . والأول - يعني حديث سعيد - من حديث محمد بن الصباح الدؤلابي عنه (٥٤).

والخطأ الفاحش الذي ارتكبه القاضي سعيد الجمحي يتلخص في أنه رفع الوقوف وقلب الاسناد .

فمحمد بن بشر - قرين القاضي سعيد وزميله - يروى هذا الأثر عن شيخه عبيد الله بن عمر ، عن الحسن البصري ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

فقلبه القاضي سعيد - خطأ ووهماً - وجعله عن شيخه عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

ولا شك في أن هذا خطأ فاحش ، لكن هل تكرر هذا من القاضي سعيد تكراراً فاحشاً حتى غلب على صوابه ، فاستحق الترك حسب قاعدة ابن حبان فيمن يخطئ - من الرواة (٥٥).

والجواب على هذا السؤال يكلف وهناً ، لكنه ممكن ، وخلاصته:

أن يجمع الانسان أحاديث القاضي سعيد بن عبدالرحمن الجمحي من الكتب الستة الاصول ومن كتب السنة المتداولة ، ثم من الاجزاء الحديثة ، ثم من كتب الصحابة ثم من كتب التراجم وتواريخ البلدان التي زارها .

ثم تخرج هذه الاحاديث ثم تنقيد وفق قواعد النقد الحديثة ، فيتبين وجه الحق عندئذ .

وكنت قد اقترحت قبل سنوات عديدة خطة أسميتها (منهج دراسة التراجم المعللة) ودعوت إلى أن يقوم طالب مرحلة الماجستير أو الدكتوراه بدراسة مرويات شخصية من الشخصيات التي اختلف النقاد في الحكم عليها .

ولقيت قبولاً من أهل العلم والله الحمد . (٥٦)

أقول :
فحتى تقوم هذه الدراسة المتخصصة الناقدة ، فالتنا نحكم على القاضي سعيد بأنه من رواة مرتبة الاعتبار ، فما تربع عليه من حديثه قبل ، وما انفرد به نتوقف في قبوله وما خالف فيه فهو مردود .

بقيت ثمة نقطة تستحق أن يشار حولها حوار لأنها تستحق الدرس والبحث وهي : إذا كان ابن حبان يرى الجهني غير الجمحي ، وترجم للقاضي الجمحي في الجروحين والجهني المجهول في الثقات ، مع أن هذا الجهني لا يعرف إلا بهذا الحديث ...

فهل ترجم للجمحي في الثقات؟ أو أخرج له في الصحيح؟ وهل أخرج للجهني في صحيحه؟

قلت :
١ - إذا كان هذا الجهني لا يعرف إلا برواية ابن وهب عنه، وبروايته عن محمد بن عمر بن علي فلماذا ذكره ابن حبان في الثقات إذا كان حديثه الذي عرف به جعله من حديث القاضي الجمحي؟

ومهما اعتذرت عن ابن حبان فهذه واحدة تسجلها عليه، رحمه الله تعالى.
٢ - وأما عن تخريجه له في الصحيح، فماذا يخرج له، وهو لا يعرف إلا في سند هذا الحديث الذي عدّه من منكرات القاضي الجمحي؟ إنه لم يخرج له في الصحيحة شيئاً، ولم يذكره.

٣ - وأما عن ذكر سعيد الجمحي القاضي في الثقات، فإنه لم يذكره في الثقات، ولم يخرج له في الصحيح جزءاً.

٤ - لكن إذا رجعنا إلى الوراء قليلاً رأينا الخطيب البغدادي في كتابه (الموضح لأوهام الجمع والتفريق جعل (سعيد ابن أبي أيوب المصري، وسعيد بن مقلص، وسعيد بن عبد الرحمن الجمحي واحداً).

فهل ذكر أحد هذين الاسمين في الثقات أو خرج لأحدهما في الصحيح؟
قلت :

ترجم في طبقة أتباع التابعين له فقال :
(سعيد بن أبي أيوب ، من أهل مصر، مات سنة تسع وأربعين ومائة، وقد قيل: إنه مات في آخر سنة إحدى وستين، أو أول سنة اثنتين وستين ومئة) (١٧٦)
ثم أعاد ترجمته في طبقة تبع أتباع التابعين فقال:

(سعيد بن أبي أيوب الحزازي - كنيته أبو يحيى - من أهل مصر - واسم أبي أيوب : مقلص يروي عن عقيل بن خالد، يروي عنه ابن المبارك، مات سنة تسع وأربعين ومئة، ليس له عن تابعي سماح صحيح، فلذلك أدخلناه في هذه الطبقة، روايته عن زيد بن أسلم وأبي حازم إنما هي كتاب). (١٨٨)

وخرج عن سعيد بن أبي أيوب هذا في صحيحه ثلاثة وعشرين حديثاً؟
ولا ريب أن هذا يستدعي ولغة متأنية لنستبين حقائق تكشف لنا كم ترك الأول للآخر وكم هي جسيمة مهام كليات الشريعة، حيال سنة النبي صلى الله عليه وسلم وكم هي الصعوبات التي تحتاج إلى تذليل أمام طالب العلم الشرعي، حتى يستبين سبيله.

فأقول :

ترجم الخطيب البغدادي في (موضح أوهام الجمع والتفريق) لسعيد بن أبي أيوب المصري وقال: وهو الذي يقال له سعيد بن مقلص .

ثم قال :

سعيد بن عبدالرحمن الجمحي يروي عن عبيدالله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أوصني... فذكر الحديث الذي انتقده عليه ابن عدي، وابن حبان، وقال: إنه خطأ فاحش ؛ ثم قال: وهو سعيد بن أبي أيوب الذي روى عنه عبدالله بن وهب.

وأستد من طريق الحافظ عبدالباقي بن قانع إلى أبي الطاهر أحمد بن عمر بن عبدالله بن السرح المصري، والحارث بن مسكين قالوا: أخبرنا عبدالله بن وهب، عن سعيد بن أبي أيوب الجمحي، ومالك، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة... وساق حديثاً^(١٩)

فهذا عبدالله بن وهب الحافظ يصرح بأن سعيد بن أبي أيوب المصري المعروف بسعيد بن مقلص، هو نفسه سعيد بن أبي أيوب الجمحي شيخه، وهل يعرف أحد الشيخ أكثر من تلامذته ومعاصريه؟

وإن إثارة مثل هذه القضية توقعنا في ورطة نجد أنفسنا فيها أمام أعلام الحديث الكبار بدءاً من أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وانتهاء بالمزني والذهبي وابن حجر؛ لكننا على ثقة من أن اكتشاف حقيقة من الحقائق العلمية، ثم تتبع جزئياتها بالنقد والتحرير يزيد من ثقتنا بعلمائنا، وثقتنا بديننا، ويدفعنا إلى سماع رأي المخالف لاحتمال أن يكون الصواب في جانبه في قضية من القضايا المسلمة عندنا أو أكثر.

قلت :

لو رجعنا إلى تاريخ البخاري، وكتاب الثقات وإلى تهذيب الكمال للمزي لرأينا ما يأتي:

١ - أن الجميع جعلوا سعيد بن أبي أيوب المصري، هو ابن مقلص، وجعلوه آخر غير الجمحي.

٢ - أنهم لم يتفقوا على سنة وفاته، فالبخاري يقول: مات سنة تسع وأربعين.

وقال يحيى بن معين: مات زمن أبي جعفر المنصور^(٢٠) وقال ابن حبان: مات سنة تسع وأربعين وقيل: إنه مات أواخر سنة إحدى وستين أو أوائل سنة اثنتين وستين ومئة، ثم جزم في طبقة أتباع التابعين أنه مات سنة تسع وأربعين ومئة، وأن عبدالله ابن المبارك روى عنه^(٢١)

وقال أبو سعيد بن يونس: ولد سنة مئة وتوفي سنة إحدى وستين ومئة، وقيل سنة ست وستين ومئة، وسنة إحدى وستين وأصح^(٦١) فهذا الرجل يقول فيه ابن معين: ثقة، ويقول فيه أحمد: لا بأس به، ويقول فيه الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت مات سنة إحدى وستين ومئة، وقيل: غير ذلك وكان مولده سنة مئة^(٦٢)

أجل: إنه ثقة ثبت، يروي عن ثلاثة وأربعين شيخاً منهم حميد بن هاني، الحولاني وزيان بن فائد، وعقيل بن خالد، ومحمد بن عجلان، وغيرهم. ويروي عنه عبدالله بن المبارك، وعبدالله بن وهب، وعبدالله بن يزيد المقرئ، وعبدالمالك بن جريح... الخ.

فهل يعقل ألا يعرف لهذا المسكين تاريخ وفاة؟ وليت هذا فحسب، بل تتراوح سني وفاته بين عام تسعة وأربعين وسنة وستين؟ بل: هل يعقل ألا يُعرف بكلمة واحدة؟

٣ - أن جميع من ترجمه جعل عبدالله بن وهب أكبر تلامذته والرواة عنه. فهل يتصور وجود شيخ (ثقة ثبت) مجهول الحال؟ بله العين؟

٤ - أن أحمد بن حنبل وابن معين قد أطلقا اللفظة ذاتها على كلا الرجلين، فربما كانا يريان أنهما رجل واحد أيضاً؟

٥ - أن الخطيب البغدادي إمام هذه الصنعة، وكل الناس بعده عيال على كتبه، ساق قول عبدالله بن وهب بالاسناد المتصل الصحيح إليه، ومهما وهم ابن وهب قلن بهم في معرفة شيوخه؟

٦ - أن وفاة القاضي الجمحي: المدني، المصري، البغدادي، كانت سنة ست وسبعين ومئة وهو ابن اثنتين وسبعين سنة.

فالفارق بين وفاة هذا وإحدى صور وفاة ذلك عشر سنين، هي أقل من فارق ما بين التاريخ الكبير (١٤٩هـ) وتاريخ مصر (١٦٦هـ)؟

٧ - أن المقارنة بين ترجمة من جعله الحافظ ابن حبان في مرتبة الترك أعني (سعيد بن عبد الرحمن الجمحي) ومن أخرج عنه ثلاثة وعشرين حديثاً في صحيحه، وأخرج عنه الشيخان وبقيّة اصحاب السنن، تشير الاستغراب والدهشة؟ فكل ما يعرف من نسب هذا الذي وصف بأنه ثقة ثبت أنه: سعيد بن أبي أيوب، واسم أبي أيوب: مقلّص المصري الخزاعي - مولاهم - بينما ذاك الجمحي ترجموه ترجمة تدل على معرفة بعينه وحاله وولادته ووفاته، ومنصبه.

صحيح أن رواية ابن وهب وابن المبارك وابن جرير ترفع عن الجهالة - قطعاً - لكن الكلام يبقى غير مستساغ أن يروي رجل ثقة ثبت عن أئمة حفاظ، ويروي عنه أئمة حفاظ، ولا توجد أي جملة تعرف بحاله؟ فأين عاش إذن؟

٨ - أن توثيق الحافظ ابن حجر له ليس مبنياً على معرفة شخصية، إنما طبق القواعد الحديثة بأن جهالة العين تُرفع برواية اثنين، وهذا روى عنه جماعة، وقد زكاه ابن معين والنسائي ولم يذكر فيه جرح، ولم تُرو له مناكير فحكم بأنه ثقة ثبت.

أما عن حياته ووفاته وأخلاقه، وشيء من سيرته فلم يتحفظنا هو ولا غيره بشيء يذكر.

٩ - قمت باحصاء تلامذة وشيوخ سعيد بن أبي أيوب ممن أخرج لهم ابن حبان في صحيحه:

- فوجدته أخرج من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ - عن سعيد بن أبي أيوب خمسة عشر حديثاً أحدهما مكرر (١٦٣)

- وأخرج من طريق عبدالله بن وهب عن سعيد ستة أحاديث (١٦٤)

- وأخرج من طريق عبدالله بن المبارك حديثين اثنين (١٦٥)

- وأخرج من طريق النضر بن شميل عن سعيد حديثاً واحداً، وهذا لم يذكره المزي في الرواية عنه (١٦٦)

وقد كان عدد شيوخ سعيد بن أبي أيوب خمسة عشر شيخاً في هذه الأحاديث كلهم ذكرهم المزي في شيوخ سعيد ما عدا ذكراً أبا السمع فلم يذكره المزي في شيوخ سعيد بن أبي أيوب (١٦٧)

وهذا يعني أننا زدنا على ما ذكره المزي تلميذاً واحداً لسعيد بن أبي أيوب، وشيخاً واحداً أيضاً.

والذي أحب الإشارة إليه أنني لم أبتدع في هذا الأمر منكراً من القول، إنما وجدت أمامي أقاويل متضاربة، حاولت التوفيق بين بعضها وبعض وتفسير بعضها ببعض وترجيح بعضها على بعض على قدر معرفتي وعلمي المحدود وحسب ما تيسر لي

من توفيق الله تعالى، وعلى ضوء ما هو مسطور فيما طالعته يداي من كتب هذا العلم الشريف.

والله اعلم بالصواب.

الخاتمة

لا أدعي أنني ألحزت هذا البحث حتى نهايته، ولا أزعم أن ما تم منه هو الصواب، ولا ما أثرته من إشكالات أو تساؤلات، قد أجهت على جميعها الاجابة الكافية، أو الشافية، أو أنني أثبت الحجج المقنعة أو الملزمة في هذه القضية أو تلك.

بيد أن الذي استطعت تقديمه في هذا البحث الوجيز ما يأتي:

أولاً : ذكرت الباحثين من علماء الحديث وطلابه يعلم يكاد يكون اليوم مهملًا لا يرجع إلى كتبه، ولا يحقق في مداخلاته إلا أفرادًا قليلين، وقنع الأكثرون بنتائج ما قرره الحافظ ابن حجر في التفريق، حتى غدت أحكامه كالمسلمات، وما هي في الحقيقة سوى اجتهادات منه، لها وعليها.

ثانيًا : ذكرت الباحثين في هذا العلم، أن علمائنا السابقين قد حاور بعضهم بعضًا، وروى بعضهم على بعض، بكل أدب وتوقير، بل حتى دون الإشارة إلى ما رآه بعضهم خطأ عند بعض. فلا حرج أن يقوم المتخصصون في هذا العلم وغيره بمتابعة مسيرتهم، لأن مسيرة العلم لا تنتهي.

ثالثًا : أثرت أمام الباحثين مشكلات نقدية لم أتم حلها، حتى أتعرف إلى أصداء بعض المشكلات عندهم.

أو لأنني عجزت عن حل بعضها الآخر، وخاصة أن هذا أول بحث ينشر لي في العراق.

رابعًا : أن قضية (نقد الحديث) عويصة شائكة لا تسلس قيادها إلا لأفراد معدودين في كل عصر، خلافاً لمن زعم أنه كتب كتاباً في التفريق، ليجعل بمكنة كل طالب علم أن يصبح ناقدًا، وهو نفسه لم يقم بنقد حديث واحد في كل ما كتب وحقق؟

فليتق الله تعالى شباب زهيب، لا يعرف بعضهم تطبيق النص النظري على واقعة واحدة، ثم يتناول فيصح ويضعف، جاهلاً أن تصحيح حديث ما، يعني أن مضمونه ودلالاته من دين الله، وأن تضعيف حديث ما، يعني أن ما تضمنه - إن لم يكن في الباب غيره - ليس من الدين في شيء.

خامسًا : ذكرت أسئلة الدراسات العليا بوجوب تشجيع الدراسات الناقدة وصياغة المناهج القادرة على تأهيل طلبة العلم للقيام بهذه الدراسات.

سادسًا : ألححت إلى أن مسألة (التراجم المعلقة) والدراسات الاستقرائية هي التي تتلج الحقائق العلمية أو تقرب إليها .

سابعاً : ألححت إلحاحاً إلى أن الثقة الحافظ قد بهم، وقد يخطئ، فلا يلزم الاستسلام والتسليم لكل ما قاله ذلك الثقة الحافظ، فهذا مالك بن أنس لهم المحدثين، صنف الامام الدارقطني في غرانيه وأفراده مجلداً أسماء (الغرائب والأفراد من حديث مالك بن أنس)

وهذا ابن حبان يصنف كتابها سماء (علل حديث مالك) و(علل حديث الزهري) و(علل ما استند إليه أبو حنيفة في مذهبه) و(علل ما أسند أبو حنيفة) و(علل حديث شعبية)...

ثامناً : إن علم (أوهام الجمع والتفريق) إذا أتقنته طالب العلم، وأطلع على مظانه، فربما استطاع أن يصل الى نتائج تتفح. فربما استطاع أن يصل إلى نتائج تتفح.

فهذا الرجل الذي كان مدار بحثنا هذا عليه، إذا استطعنا ترجيح أنه سعيد بن عبدالرحمن الجمحي المتروك عند ابن حبان، والمعتبر به عند الجمهور، هو نفسه سعيد بن عبدالله الجهني صاحب حديث علي، وهو نفسه سعيد بن عبدالرحمن بن أبي العمياء، وهو نفسه سعيد بن أبي أيوب، وهو نفسه سعيد بن مقلص، فهذا يعني أن من وصفه ابن حبان بالترك لوجود بعض الوهم أو الخطأ في حديثه هو نفسه الذي ترجمه مرتين في الثقات، وهو نفسه الذي خرج له اثنين وعشرين حديثاً في صحيحه، وهو نفسه الذي خرج له البخاري ومسلم في صحيحيهما، وهو نفسه الذي قال فيه الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت؟

فاذا جمع شيوخ هؤلاء فكانوا شيوخاً لشيخ واحد، وجمع تلامذة هؤلاء فكانوا تلامذة شيخ واحد، وجمعت هاتيك الأحاديث المروية عنهم جميعاً، تبدلت النظرة التقديرية إلى عدد غير قليل منها.

تاسعاً : أوضحت أن لكل إمام ناقد عذرة فيما يحامل به، أو أخطأ فيه، وأن المعاصرين - ونحن منهم - أكثر عرضة للخطأ والوهم، وأشرت إلى خطأ بعض المعاصرين في النفي والاثبات والتصرف

عاشراً : نبهت إلى أن طبعة الترمذي بتحقيق أحمد شاکر - على كثرة فوائدها - لا تمثل كتاب الترمذي الذي كتبه مصنفه بخط يده، وخاصة في دائرة أحكام الترمذي على الحديث.

أحد عشر : ألححت إلى أن مصطلح (مقبول) قد يطلقه الحافظ ابن حجر على مجاهيل الحال والمجاهيل.

ثاني عشر : أشرت إلى ضرورة الرجوع إلى النسخ الخطية الموثقة، ومقارنة بعض النصوص ببعض للوصول إلى الصواب.

ثالث عشر : أوضحت أن كثيراً من الأسماء الواردة في تاريخ البخاري، وثقات ابن حبان والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، لا تعرف إلا بورودها في السند ليس بغير.

رابع عشر : طبقت مصطلح الغرابة عند الحديثين على حديث الباب، وأوضحت شمولات شمول الغرابة له من جهت شمول الغرابة له من جهتين.

خامس عشر : أثرت قضية الجهالة والانتقطاع. ولم أنه الكلام فيها لأنها تحتاج إلى بحث مفرد.

سادس عشر : أثرت مسألة التصحيح بالمتابعة والشاهد، وبينت ضرورة إفرادها برسالة علمية مع اعتقادي الجازم المبني على الأدلة المتضاربة أن كل الأئمة - ومنهم أصحاب الصحاح - يصححون بالمتابعة والشاهد، بل يصححون على الباب، وعسى أن ييسر الله لي نشر بحث في هذا.

سابع عشر : أثرت قضية تعارض الجرح والتعديل في الراوي الواحد، وأشارت إلى قلة قيمتها العملية، فالكلم لا صلة له بدقائق الذر. وقد تفجرت الذرة فكان أثرها كبيراً.

ثامن عشر : أشارت إلى أن معرفة مصطلحات كل إمام من أئمة النقد المتقدمين ضرورة جداً للباحث، ولا يجوز إلزام المتقدمين بما ادّعاء عليهم المتأخرون، أو اصطلاحهم، وههنا أحب أن ألفت النظر إلى أن صيغ التعريض عند المتقدمين لم تكن تعني التضعيف كما هو الحال عند المتأخرين، وإنما كانت تعني غالباً اختصار الأسانيد أو عدم استحضارها أو عدم رواية المحدث لها بالاسناد... الخ وقد بينت في بحث (التعليق) أن أكثر من ثمانين من كل فئة علق البخاري فيها أحاديث بصيغة التعريض، كانت في حيز الاحتجاج في حقيقة الأمر، وعسى أن ييسر الله لي النظر فيه ثم نشره. وكتاب الترمذي تمتلئ بصيغ التعريض، ولا يريد بها التضعيف إطلاقاً؟

تاسع عشر : بينت خطأ ابن حبان في غير موضع. مع أنني من المعجبين به غاية الإعجاب ولم يحظ حافظ مني بما ناله ابن حبان، بيد أن الحق هو رائدنا إن شاء الله تعالى.

العشرون : إن قواعد النقد الحديثي ليست قوالب معدنية، كما أن الرجال الذين يعرضون عليها ليسوا من المعادن والمواد الخسام التي تتشكل وفق هذه القوالب وهذا يعطينا قدرة على التحرك في إطارها الكلي العام، ولو أدى

ذلك إلى غرم إحدى يعطينا قدرة على التحرك في إطارها الكلي العام، ولو أدى ذلك إلى غرم إحدى جوانب القالب؛ إذا كانت المعطيات لا تسمح إلا بغرمة.

فأنا شخصياً لا أستطيع أن أقنع نفسي بوجود شخصية تحمل لقب (ثقة ثبت) ولا يعرف عن تاريخها شيء. مع قيام القرائن الكثيرة التي تشير إلى أنها تلك الشخصية المرموقة العالمة التقية التي ضعفت بأساليب لم يستوف المضعفون البحث في ملامستها والله أعلم.

الحادي والعشرون : إن تهذيب الكمال، وإن كان قد أحصى أكبر قدر من شيوخ الراوي وتلامذته المترجم، إلا أن ثمة شيوخاً وتلامذة لبعض الرواة تلتقط من كتب السنة والمجاميع وغيرها. وقد زدنا تلميذاً وشيخاً لترجمنا على ما ذكره المزي في تهذيبه.

الثاني والعشرون : لم أجزم بنتيجة ما، حتى لا أقع فيما أعتب به على غيره وأنتظر من إخواني الباحثين إبداء الملاحظ، وتوضيح الغامض، وإساءة التصح لما أنا إلا طالب علم بذلت وسعي فيما حسبته خيراً وصواباً، فمن أبدى لنا في ما اعتقدناه صواباً غير ذلك مع دليله، تركنا قولنا إلى قوله، وشكركم على ذلك علناً، ودعونا له بالتوفيق والفلاح.

ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا، لنكون من الخاسرين. ربنا عليك توكلنا واليك أنبأ واليك المصير وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله الطاهرين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فرغت من تبييضه وإعادة النظر فيه قبيل فجر يوم الخميس المصادف للعشرين من شهر شعبان المعظم عام ثلاثة عشر وأربعمئة بعد الألف من الهجرة الشريفة وكتبه / عذاب محمود الحمش النعمي

هوامش البحث

- (١) كتبت بحثاً قبل سنوات تحت عنوان (الراجح التطبيقية في العلوم النظرية) أسأل الله أن ييسر الرتب لراجعته ونشره.
- (٢) كتاب المبروجين من المحدثين لابن حبان ٣١٩/١ فما بعد.
- (٣) كتاب الثقات من المحدثين لابن حبان ٣١٩/١ فما بعد.
- (٤) المبروجين ٩٣/١.
- (٥) الثقات ١١٥/٩ وانظر ثناء الأئمة عليه في النبلاء للذهبي ٢٨٣/١٢.
- (٦) تاريخ بغداد مدينة السلام للطبيب البغدادي ٤١٦/٣ - ٤١٧.
- (٧) تهذيب الكمال ١٠٧/٣٠ وتهذيب التهذيب ١٢/١١، وتقريب التهذيب ٣١٣/٢.
- (٨) انظر هذه الأقوال جميعها في المصادر السابقة المذكورة في هامش رقم (٧).
- (٩) ما سبق الواضح فاتها.
- (١٠) مسند الامام أحمد ١٠٥/١ رقم ٨٢٨.
- (١١) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة رقم (١٧١) ٣٢٠/١، وانظر عارضة الأعرابي ٢٨١/١.
- (١٢) وانظر قام ترجمة الجسعي في التاريخ الكبير للبخاري ٤٩٤/٣، والمبروجين ٣١٩/١، والكامل لابن عدي ١٢٣٥/٣، والتهذيب ١٤٨/٢، والتهذيب ٥٥/٤، والتقريب ٣٠٠/١ (م د س ق)، وملاحق ابن حبان ومنهجه ٦٤٦/٤.
- (١٣) ابن حبان ومنهجه في المرح والتعديل لعذاب محمود الحبش ٩٩٢/٣.
- (١٤) درية معاصر في جامعة أم القرى تساوى (مفرد مساعد) في جامعات العراق.
- (١٥) تهذيب الكمال تحقيق الاستاذ الدكتور بشار عواد معروف . . ٥١٨/١، وقارن ٥٢٨، ٥٣٥ منه .
- (١٦) ما سبق (٢٧٨/١٦).
- (١٧) مشكاة المصابيح رقم (٦٠٥).
- (١٨) جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير الجزري ٢٣٤/٥.
- (١٩) كتاب السنن لمحمد بن يزيد ابن ماجة القزويني - بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الاعظمي رقم (١٤٨٥) بينما حر في طبعة الخطي بتحقيق الاستاذ محمد فؤاد عبدالباقى رقم (١٤٨٦) ٤٧٦/١ : الجهني مقتصر على طرقه الذي يخص الجزازة فقط.
- (٢٠) المستدرک للحاکم النیسابوری، کتاب النکاح ١٦٢/٢ . وقال : حديث غريب صحيح ولم يخرجاه . وقال الذهبي في التلخيص : صحيح . والباحث لا يرى قول الذهبي في التلخيص موافقة للحاكم - كما حر شائع - إذا حر تلخيص فقط . وقد كتبت بحثاً أرى أن أنظر فيه وأنشره قريباً تصحيحاً لهذا الخطأ الفاحش الشائع . وللأسف.
- (٢١) مسند أحمد ١٠٥/١.
- (٢٢) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة رقم (١٧١) بتحقيق أحمد شاكر وقال أبو عيسى : غريب حسن . كذا زعم الشيخ أحمد شاكر . ومباني بيان ما قبله . وقارن بغيره التقدير للسنائي ٣٦٠/٣ . وعارضة الأعرابي ٢٨١/١.
- (٢٣) تاريخ بغداد ١٧٠/٨.
- (٢٤) التاريخ الكبير ٣٨٩/٣.
- (٢٥) الثقات لابن حبان ٣٦١/٨.

- (٢٦) الجرح والتعديل لأبي حاتم ٣٧/٤ .
- (٢٧) كتاب تاريخ الكفالك للعجلي رقم (٥٥٣) .
- (٢٨) میزان ١٤٩/٢ . وديوان الضعفاء والمزبورين للذهبي ٣٢٨/١ .
- (٢٩) تهذيب الكمال للزي ٣٤٤-٣٤٢/١ .
- (٣٠) تقريب التهذيب ٩٧/٢ .
- (٣١) مشكاة المصابيح رقم (٦٠٥) .
- (٣٢) موضح أرواح الجمع والتفريق للخطيب ١٣٤-١٣٣/٢ .
- (٣٣) الروم والابهام لأبي القاسم ١/١٨٠ .
- (٣٤) ما سبق ١/١٥٢ .
- (٣٥) ما سبق ١/٢١٤ ب .
- (٣٦) في بحث بعنوان الرواة الذين تكلم عليهم الترمذي بجرح أو تعديل في الجامع والعلل استقصيت فيه أسماء الرواة الذين تكلم عليهم الترمذي بالثقة . وحسب أن يكمل قريباً إن شاء الله تعالى .
- (٣٧) فيض القدير شرح الجامع الصغير للعاظم الشافعي ٣١٠/٣ .
- (٣٨) تهذيب الكمال ٥١٩/١٠ . وحملة الاستيفاء ٤٣٧/٧ .
- (٣٩) جامع الترمذي ٣٢١/١ .
- (٤٠) أخرجه الترمذي في المختار (٧٣) باب ما جاء في تعجيل الجائزة رقم (١٠٧٥) ٣٨٧/٣ .
- (٤١) انظر جامع الترمذي ٣٨٧/٣ .
- (٤٢) انظر شرح على الترمذي لأبي حاتم ٦٦٠-٦٢٧/٢ .
- (٤٣) انظر رسائل الإمام أبي حيان ومنهجه في الجرح والتعديل ٨٩١/٢ و ١٢٦٤/٣ .
- (٤٤) تهذيب التهذيب ٤٨٥/٧ وحملة الطالب لأبي حاتم ٣٦٢ .
- (٤٥) تهذيب الكمال للزي (خ) ١٣٣/٢٦ .
- (٤٦) ما سبق ٢٧٩/١٦ .
- (٤٧) أبي حيان ومنهجه في الجرح والتعديل ٧٥٨/٢ .
- (٤٨) انظر ترجمته ومطابقتها التي تزيد على عشرين مصدراً في تهذيب الكمال ٥٢٨/١٠ .
- (٤٩) ما سبق الموضع نفسه .
- (٥٠) الكامل لأبي حاتم ١٢٣٥/٣ وقارن بالخطوط منه ٤٩/٣ ب .
- (٥١) الكامل لأبي حاتم ١٢٣٥/٣ وقارن بالخطوط منه ٤٩/٣ ب للتصويب .
- (٥٢) تاريخ بغداد ٦٩/٩ .
- (٥٣) الكامل ١٢٣٥/٣ وقارن به بالخطوط منه ٤٩/٣ ب .
- (٥٤) درست هذا المصطلح في رسائل العلمية (أبي حيان ومنهجه في الجرح والتعديل) ١٠٣٢-١٠٦٧-١٠٦٨ فأنظره .
- (٥٥) الفروع ٣١٩/١ .
- (٥٦) أبي حيان ومنهجه ١٢٧٩/٣ وانظر ملاحق الرسالة ٣٥٩-٣٥٨ .
- (٥٧) كتبت فيها عدة رسائل في جامعات الآراء ولحمد والهجاء . وقد نوقشت منها بضع رسائل . وأعطت بعضها نتائج طيبة . لأن الرسالة العلمية التي كتبت على الاستفراء والتقصي تعطي نتائج صحيحة بإذن الله تعالى .

(٥٧) كتاب الثقات لابن حبان ٣٦٢/٦ .

(٥٨) ماسبق ٢٥٩/٨ .

(٥٩) موضح أرواح المجمع والتفريق ١٣٣/٢-١٣٤ .

(٦٠) جاء في المطبوع من الثقات، والمخطوطة منه في ترجمته الثانية أنه مات سنة تسع وأربعين ومئتين، وهذا تصحيف أو وهم من النسخ، فأنى لرجل يروي عنه عبدالله بن المبارك عاش مئتين سنة على رأي بعضهم، وتسا وأربعين على رأي بعض هؤلاء سنة أنه ان يعيش إلى سنة ٢٤٩هـ وكل المصادر لم ترق بحياته إلى أكثر من عام ١٦٦هـ .

(٦١) تهذيب الكمال ٣٤٥/١٠ وانظر منه ٣٤٤-٣٤٢ مع تعليقات المحقق الفاضل .

(٦٢) التفريق ٢٩٢/٦ .

(٦٣) الأحسان في ترتيب صحيح ابن حبان ٧٩ . ١٠٠٥ . ١٤٦٧ . ١٦٩١ . ٢٠٣٦ . ٢٠٥٣ . ٢١٢١ . ٢٤٠٤ . ٤٣١٤ . ٤٤٥٢ . ٤٦٠٣ . ٥١٠٨ . ٥٥٦٤ . ٥٦٠٧ . ٧٤٢١ .

(٦٤) ماسبق ٢٠٨ . ٥١٠٩ . ٥٢٢٠ . ٥٥٣١ . ٥٩١٤ . ٦٧٦٦ .

(٦٥) ماسبق ٢١٦ . ٧٣٦٠ .

(٦٦) ماسبق ٥٥٤٣ وانظر تهذيب الكمال ٣٤٣/١٠ فما بعد .

(٦٧) الأحسان في ترتيب صحيح ابن حبان رقم (٣١٢١) وتهذيب الكمال ٣٤٣/١٠ .

والله اعلم